مدخل استراتيجي لتحقيق التكامل بين وظائف كليات المجتمع السعودية ومتطلبات خطط التنمية

إعـــداد

د/ أميرة بنت علي الحطاب د/ عبدالرحمن بن محمد الحبيب

مدخل استراتيجي لتحقيق التكامل بين وظائف كليات المجتمع السعودية ومتطلبات خطط التنمية

إعداد

د/ أميرة بنت علي الحطاب د/ عبدالرحمن بن محمد الحبيب

المستخلص

الكلمات المفتاحية: كليات المجتمع, كليات المجتمع السعودية, وظائف, تحويل للبكالوريوس, تعليم جامعي, برنامج إعدادي, احتياجات سوق العمل, تعليم مستمر, خطة إستراتيجية.

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على واقع مساهمة كليات المجتمع السعودية في تحقيق الوظائف الأربع الأول لها وهي: توفير فرص التعليم الجامعي التأهيلي للحاصلين على الثانوية العامة, توفير فرص التعليم الجامعي الانتقالي للطلاب الذين أتموا السنتين الأوليين في كليات المجتمع, والتعرف على واقع مساهمة كليات المجتمع السعودية في تلبية احتياجات سوق العمل, وواقع مساهمتها في تقديم برامج التعليم المستمر. أيضاً هدفت إلى تحديد الدور المأمول من كليات المجتمع في توفير الوظائف المذكورة بما يحقق التكامل مع متطلبات خطط التنمية وفقا لآراء المعنيين. واقتراح خطة إستراتيجية لتطوير كليات المجتمع المحلية في ضوء ما تسفر عنه نتائج مسح الواقع واستطلاع أراء المعنيين.

استخدمت الدراسة المنهج الوصفي (المسحي الوثائقي) منه لتحقيق أهدافها. واختيرت عينة عنقودية هي ثلاث كليات مجتمع تقع في مناطق رئيسية (كلية مجتمع: الرياض, جدة, الدمام) لدراسة واقعها واستطلاع أراء المعنيين فيها. وهم الطلاب, أعضاء هيئة التدريس في الكليات الثلاث, إضافة إلى أعضاء الغرف التجارية الصناعية في مناطق الكليات كممثلين للقطاع الخاص, وكذلك أعضاء الجمعية السعودية لكليات المجتمع وعمداء ووكلاء كليات المجتمع كمختصين. وكان العدد الإجمالي لأفراد العينة (٨٣٣) مفردة.

استخدمت الدراسة ثلاث استبانات وجهت إحداها للطلاب, وأخرى لممثلي القطاع الخاص, والثالثة لأعضاء هيئة التدريس والمختصين وقد وجهت لهم مع الاستبانتين الأوليين.

وقد خرجت نتائج دراسة الواقع بأن الوظائف الأربع الأولى لكليات المجتمع العينة غير متحققة بشكل كامل وهو ما يتعارض مع ما دعت إليه الدراسات. أما فيما يتعلق بنتائج استطلاع أراء المعنيين فيما يخص درجة إسهام السبل المقترحة في تطوير كليات المجتمع, فقد أظهرت النتائج موافقة عالية لأفراد العينة على العبارات المقترحة في الاستبانات حيث جاءت في محور توفير التعليم العالي ودون الجامعي للطلاب (التأهيلي) 3.87, وبلغت في محور تمكين الطلاب من التعليم التحويلي (الانتقالي) 3.93, ومحور الإعداد للمهنة والاستجابة لاحتياجات سوق العمل 3.93, وبلغت في محور تحقيق وظيفة التعليم المستمر 3.74.

كما تم اقتراح خطة إستراتيجية لتطوير الكليات في ضوء نتائج الدراسة. و أوصت الدراسة بعدد من التوصيات من أهمها تفعيل الخطة الإستراتيجية المقترحة المبنية على دراسة واقع الكليات وتطلعات الأطراف المعنية وممارسات كليات المجتمع الأمريكية المميزة.

مقدمـــــة:

تقوم كليات المجتمع الأمريكية على فلسفة الباب المفتوح, بهدف توفير فرص التعليم العالي لكل راغب فيه. و تعمل كذلك على توفير حاجة سوق العمل المتجـددة مـن المهـن المتوسطة بحسب تغيرات السوق. بالإضافة إلى تقديم برامج متنوعة من التعلـيم المسـتمر كوظائف رئيسية لها. إضافة إلى أدوار أخرى متعددة تقوم بها منهـا الوظيفـة التطويريـة والإرشادية وخدمة المجتمع. (Cohen & Brawer,2008 :25-26)

وقد استقت المملكة العربية السعودية منها هذا النظام بفلسفته ووظائفه المذكورة سعياً لتحقيق عدد من أهداف تنمية الموارد البشرية. إذ تواجه المملكة تحـديات تعليميـة قائمـة ومؤثرة بشكل مباشر في مسيرة التنمية مثل تزايد أعداد الخريجين, وزيادة الضـغط علـى المؤسسات التعليمية للاستجابة لتغيرات السوق وتلبية احتياجاته مع تعدد متطلبـات اقتصـاد المعرفة الذي تسعى المملكة للانتقال له, وكذلك الحاجة لرفع المستوى العلمي لأفراد المجتمع عن طريق تعليم الكبار وتقديم البرامج التدريبية والتأهيلية للمجتمع. وكليات المجتمع بدورها تعد هي الأمثل في مواجهة هذه التحديات وبالتالي تحقيق أهداف التنمية. فأدوارها المتمثلة في توفير فرص التعليم العالي للجميع, وتلبية احتياجات سوق العمل, و كـذلك تـوفير التعلـيم المستمر, مع كونها وظائف رئيسية لكليات المجتمع هي بنفس الوقت أهدافاً إستراتيجية فـي خطط التنمية السعودية.

ولعل الأخذ بنموذج كليات المجتمع وفلسفتها بإمكانه أن يقود المملكة إلـى تحقيـق أهداف ومتطلبات التنمية فيها. إذ بالنظر إلى إفادة الولايات المتحدة من هذا النظام –باعتبـار فكرة كليات المجتمع أمريكية المنشأ –, يلاحظ أثرها الكبير على حركة التنمية. فقد أشـادت دراسـات عـدة (Brand,1997, Kasper, 2002, Rephann,2008, Maher & Maher,2009, PathWays PA, 2011) بالدور المحوري لكليات المجتمع في تنميـة مجتمعاتها, وبينت أن كليات المجتمع كانت شريك أساسي في تنميـة القـوى العاملـة فـي الولايات. فكليات المجتمع لديها القدرة للوصول إلى أعداد كبيرة من الطلاب. كما أنها تزود بقوى عاملة تقنيـة قـد لا يمكـن للجامعـات أن تـزود الاقتصـاد بهـا. (U.S.Arab Tradeline,2010: 23)

وقد ذكر Halder (٢٠١٠م) بأن كليات المجتمع تقوم على افتراض أن التعليم متاح لكل شخص. وبأنها قادرة على تقديم تدريب يلائم مجتمع المعرفة. وعند أخذ هذين العنصرين لتطبيقهما على مجتمعات المعرفة الآخذة بالتنامي في منطقة الشرق الأوسط سنجد أن كليـات

المجتمع هي وصفة النجاح التي تحتاجها تلك المجتمعات للمستقبل. (U.S.Arab Tradeline,2010: 23)

وبالنظر إلى دور كليات المجتمع في الحالة المحلية –من حيث توفير فرص التعليم العالي على سبيل المثال– يلاحظ أنها عندما ظهرت كحل للأزمة التي مرت بها جامعات المملكة بداية التسعينات واستمرت حتى عام ٢٠٠٥م وعجزت حينها عن استيعاب طلابها وحُرم الكثير من الطلاب من الحصول على مقعد دراسي (العيسى,٢٠١١م: ٢٩), قامت كليات المجتمع بتقنين القبول وكانت تشترط لذلك شروط محددة كما تذكر أدلة الكليات. بل إن بعضها لا تقدم سوى برنامج تأهيلي فقط دون الانتقالي مما يمنع الطالب من مواصلة تعليمه للبكالوريوس لاحقا. (دليل كلية مجتمع: الرياض, جدة, موقع كلية المجتمع بالدمام). كما أن أدلة الكليات سابقة الذكر لم تشر إلى إمكانية تحويل الطالب للجامعة إن رغب في الحصول على البكالوريوس سوى كلية المجتمع بجدة, إذ ذكرت : يمكن للطالب مواصلة دراسته إن رغب وان وجد التخصص المشابه لتخصصه في احد الجامعات. مما يعني أن خطة البرنامج في الكلية قد لا يكون لها برنامج موافق في الجامعة وأنه لا ارتباط أكاديمي تعاوني بين كليات المجتمع وبين الجامعات التابعة لها أو الجامعات المحلية.

كما أنه من حيث خدمات التعليم المستمر وتعليم الكبار يلاحظ أن المملكة بحاجة إلى مؤسسات تقدم خدماتها في التعليم المستمر وتعليم الكبار وهذه الحاجة تتأكد بسبب ضخامة نسب التسرب من مقاعد الدراسة من جهة, ولتحقيق التقارب بين العمل المهني الميداني والدراسة الأكاديمية من جهة أخرى, وهذا مما يمكن لبرامج التعليم المستمر أن تقدمه من خلال التدريب والتأهيل. إذ على الرغم من أن مهمة التعليم المستمر هي أحد الوظائف الرئيسية لكليات المجتمع المحلية بحسب ما ذُكر في التقرير الشامل المنظم لكليات المجتمع السعودية (التقرير الشامل لكليات المجتمع, ١٤٢٣هـ: ٤) إلا أنه عند مسح التقارير السنوية لكليات المجتمع ٢٠١٢م/٢٠١٣م المستهدفة لوحظ عدم وجود برامج مقدمة في التعليم المستمر, عدا كلية المجتمع بجدة إذ تقدم عدد من البرامج التدريبية للمجتمع وبرامج التعليم الموازي. (التقرير السنوي لكلية مجتمع: الرياض, جدة, الدمام).

أما من ناحية سوق العمل فالقارئ لواقع السوق المحلي يجد سعة الفجوة بين متطلباته وبين ما تقدمه مؤسسات التعليم العالي. وكليات المجتمع لا تختلف عن غيرها من مؤسسات التعليم العالي, إذ يُلحظ عند قراءة تخصصاتها عدم وجود تنوع أو تعدد في برامجها, حيث تتركز برامج كليات المجتمع المحلية في التخصصات الإدارية والصحية والعلوم والآداب

(دليل التخصصات في التعليم العالي,٢٠١٢م). مما قد يحد من مساهمتها بشكل فاعل في تلبية احتياجات السوق. في الوقت الذي تشير فيه إحصاءات القوى العاملة لعام ٢٠٠٧م, إلى أنه في تخصصات يمكن لكليات السنتين أن تقدمها مثل مهن العمليات الصناعية والكيميائية والمهن الهندسية المساعدة, تكاد تكون نسب توزيع القوى العاملة السعودية وغير السعودية متقاربة أو أعلى لصالح الوافدين. (منتدى الرياض الاقتصادي, ٢٠٠٧م: ٤٤)

وهذه المؤشرات تدفع إلى التساؤل عن دور كليات المجتمع باعتبارها مزوداً رئيسياً بالمهن المتوسطة وعن نوعية البرامج التي تقدمها. وعن مكامن الخلل بين ما تتطلبه خطط التنمية وبين الواقع. إذ على كليات المجتمع السعودية -كما ذكر العوهلي (٢٠٠٨م)- أن تعمل على دراسة احتياجات المجتمع وخطط التنمية من التخصصات بما يستجيب لاحتياجات المجتمع وسوق العمل. وعليها بالوقت نفسه أن تحافظ على رسالتها الأساسية وأن لا تنصهر بالجامعات, وأن تمنح التعليم التأهيلي والانتقالي لكل راغب فيه.

مشكلة الدراسة:

تقوم كليات المجتمع على فلسفة محددة وهي توفير فرص التعليم الجامعي للجميع - بغض النظر عن خصائصهم- كدور رئيسي لها, ثم أضيفت لها وظائف أخرى كالوظيفة المهنية وإعداد الطلاب لسوق العمل, إضافة إلى وظيفة التعليم المستمر ووظائف أخرى غيرها. ويُلاحظ أن الوظائف الثلاث المذكورة, هي وظائف رئيسية مهمة للحاجة التنموية في المملكة وقد أكدت عليها خطط التنمية السابعة والثامنة والتاسعة. (وزارة التخطيط, خطة التنمية السابعة ٢٠٠٠م-٢٠٠٤م : ٢٩٧-٢٩٨, خطة التنمية الثامنة, ٢٠٠٥م-٢٠٠٩م : ٤٤٤-٤٤٥, خطة التنمية التاسعة ٢٠١٠م-٢٠١٤م: ٣٨٥-٣٩٠)

وإن إعادة دراسة دور التعليم في الدول النامية و ربطه بخطط التنمية الشاملة يعد أمراً ضرورياً في ظل كثرة المشكلات التربوية التي تمس التنمية الاجتماعية والاقتصادية فيها, فالتعليم هو أداة التنمية. وتتأكد ضرورة الربط بين التعليم وخطط التنمية في مجال النظم التعليمية التي استحدثت أساساً لحل مشكلات تعليمية قائمة مثلما هو الحال في بداية نشأة كليات المجتمع.

ومن هذا المنطلق تسعى هذه الدراسة إلى البحث عن آلية تعمل على تطوير كليات المجتمع من خلال طرح خطة إستراتيجية للتطوير. وتتمثل مشكلتها في الحاجة إلى تطوير الوضع الحالي لكليات المجتمع السعودية بما يضمن تحقيق التكامل مع متطلبات خطط التنمية من حيث توفير فرص التعليم العالي والتعليم المستمر وتلبية احتياجات سوق العمل, وذلك بناءً على دراسة واقع مساهمتها الحالية في الجوانب التنموية المذكورة.

أهـــداف الدراســـة:

سعت هذه الدراسة إلى تحقيق جملة من الأهداف وهي:

١- التعرف على واقع مساهمة كليات المجتمع السعودية من حيث: (توفير فـرص التعلـيم الجامعي التأهيلي للحاصلين على الثانوية العامة, توفير فرص التعليم الجامعي الانتقـالي للطلاب الذين أتموا السنتين الأوليين في كليات المجتمع, تلبية احتياجات سـوق العمـل, تقديم برامج التعليم المستمر)

٢- تحديد الدور المأمول من كليات المجتمع من حيث: (توفير فـرص التعلـيم الجـامعي التأهيلي للحاصلين على الثانوية العامة, توفير فرص التعليم الجامعي الانتقالي للطـلاب الذين اتموا السنتين الأوليين في كليات المجتمع, تلبية احتياجات سوق العمل, تقديم برامج التعليم المستمر) بما يحقق التكامل مع متطلبات خطط التنمية وفقا لأراء المعنيين.

٣- اقتراح خطة إستراتيجية لتطوير كليات المجتمع المحلية بما يحقق التكامل بين وظـائف كليات المجتمع و متطلبات خطط التنمية.

أهميـــة الدراســـة:

تكتسب هذه الدراسة أهميتها من عدة نقاط هي:

- أهمية تطوير أحد أنظمة التعليم وهو نظام كليات المجتمع كونه مطلـب لترقيـة الحالـة الإنسانية.
- أهمية ما تخرج به من توصيات ورؤية جديدة تساعد المخططين لكليات المجتمـع فـي التخطيط لإنشاء تخصصات جديدة وتطوير الحالي منها لدعم المملكة في انتقالهـا نحـو الاقتصاد الذي تتطلع إليه.
- التعريف بمدى مساهمة كليات المجتمع السعودية في تحقيق أدوارها التنموية.
- تزويدها صناع القرار بخطة إستراتيجية لتطوير كليات المجتمع المحلية والنهوض بهـا بما يحقق أهداف خطط التنمية السعودية.

أسئلـــة الدراســـة:

١- ما واقع مساهمة كليات المجتمع السعودية في التنمية من حيث: (توفير فرص التعليم الجامعي التأهيلي للحاصلين على الثانوية العامة, توفير فـرص التعلـيم الجـامعي الانتقالي للطلاب الذين أتموا السنتين الأوليين في كليات المجتمع, تلبيـة احتياجـات سوق العمل, تقديم برامج التعليم المستمر)؟

٢- ما الدور المأمول من كليات المجتمع من حيث: (توفير فرص التعليم الجامعي التأهيلي للحاصلين على الثانوية العامة, توفير فرص التعليم الجامعي الانتقالي للطلاب الذين أتموا السنتين الأوليين في كليات المجتمع, تلبية احتياجات سوق العمل, تقديم برامج التعليم المستمر) بما يحقق التكامل مع متطلبات خطط التنمية وفقا لأراء المعنيين؟

٣- ما الخطة الإستراتيجية التي تقترحها الدراسة لتطوير كليات المجتمع المحلية بما يحقق التكامل بين وظائف كليات المجتمع و متطلبات خطط التنمية؟

الدراسات السابقة:

تم مراجعة عدد من الدراسات العربية والأجنبية تناولت أبعاداً مختلفة في نظام كليات المجتمع, إذ ناقش بعضها ضرورة الإنشاء و أن يكون إنشاءها بناء على احتياجات المجتمع كما في دراسة نذر وآخرون (٢٠٠٣م) حيث ترى الدراسة ضرورة إنشاء مثل هذا النوع من النظم التعليمية في دولة الكويت, وقد أجرت مسحاً للواقع واستطلعت أراء المعنيين في التخصصات المأمولة.

وركزت بعض الدراسات على وضع تصور مقترح مثل دراسة الشمري (٢٠٠٧م) حيث رسمت الدراسة تصورا مقترحا لتطوير كليات المجتمع واعتمدت في وضع التصور على المؤشرات المستخلصة من تجارب الدول في نظام كليات المجتمع, ومن ثم تم استطلاع أراء المعنيين في المؤشرات المقترحة وعليه تم بناء نموذج التطوير. وبحثت دراسة إبراهيم (٢٠٠٨م) في تجارب الدول في كليات المجتمع بهدف تحويل المعاهد الفنية المتوسطة في مصر إلى كليات مجتمع, ووضعت تصور مقترح بناء على استطلاع أراء المعنيين بالمؤشرات المستخلصة من تجارب الدول.

كما ركزت دراسة الحبيب (١٤٢٥هـ) على جانب واحد وهو تحقيق تكافؤ الفرص عن طريق كليات المجتمع والذي يندرج تحت وظيفة منح فرصة التعليم العالي لكل راغب به وهو ما يمثل عنصراً من عناصر الدراسة. وكيف لتكافؤ الفرص التعليمية أن يحقق العدالة الاجتماعية.

كما بحثت دراسة الرشود (١٤٣٠هـ) أيضا في وظيفة واحدة من وظائف كليات المجتمع وهي تقديمها للبرنامج التأهيلي باعتباره البرنامج الذي يوجه المخرجات نحو سوق العمل. ودرست في البرنامج التأهيلي المواصفات والشروط المعيارية التي يجب أن تتوافر فيه حتى يكون برنامجا ذا نوعية يساهم في حل مشكلة البطالة.

أما دراسة (عبدالله وأخرون,٢٠٠٦م) فتبحث في موائمة تخصصات البرنامج التأهيلي بقسم العلوم الإدارية في كلية المجتمع بالرياض مع متطلبات سوق العمل السعودي. واقتصرت على دراسة تخصصات العلوم الإدارية في كلية واحدة. كما أنها بحثت في جودة البرنامج و مدى رضا القطاع الخاص عنه.

أما دراسة (الساعاتي,٢٠٠٨م) فهي تبحث في تقييم تجربة كلية مجتمع جدة في تحقيق الموائمة مع احتياجات سوق العمل. وهي تتشابه مع دراسة (عبدالله وآخرون,٢٠٠٦م) إلا أن الساعاتي زادت عنها في بحث جميع تخصصات كلية مجتمع جدة ولم تقتصر على قسم واحد كما في دراسة (عبدالله وآخرون,٢٠٠٦م).

وبحثت دراسة (العوهلي,٢٠٠٨م) في وصف كليات المجتمع المحلية ووظائفها, ولم تمتد دراسة العوهلي لدراسة سبل التطوير أو تقييم أداء الوظائف بل كان استعراضا لأدوار كليات المجتمع السعودية ووظائفها.

أما دراسة (السبهان,١٤٣٠هـ) فقد بحثت في مبررات إنشاء كليات مجتمع خاصة في ضوء متطلبات السوق. وبحثت في رأي القطاع الخاص عن سبل التطوير المقترحة في وظيفة الإعداد للمهنة.

وأيضاً في دراسة المطوع (٢٠١٠م) بحث في المعوقات التي تحول بين كليات المجتمع وبين قيامها بدورها المأمول. إذ بحث في دراسته كفاية مدخلات الكليات من حيث المباني و التجهيزات وأعضاء هيئة التدريس والبرامج والطلاب دون دراسة العمليات أو المخرجات. وركزت دراسة حنفي (٢٠١٠م) ركزت على أهمية إنشاء نظام كليات مجتمع في مصر لتلبية احتياجات سوق العمل والدور المتوقع من هذه الكليات في إصلاح منظومة سوق العمل في مصر.

أما الريمي (٢٠١٢م) فاقترح في دراسته خطوات تساعد كليات المجتمع في تأهيل مخرجاتها لسوق العمل في اليمن واعتمد على الوثائق في ذلك. كما أنه أشار إلى دور التعليم في بناء اقتصاد المعرفة وأثر اقتصاد المعرفة على التعليم وكيف بكليات المجتمع أن تساهم في هذا الاقتصاد.

أما دراسة (الرويلي,١٤٣٤هـ) فقد بحثت في واقع الكفاءة الداخلية الكمية لكليات المجتمع ويختلف هدف هذه الدراسة تماما عن هدف الدراسة الحالية إلا أنها تتفق معها في عينة الدراسة التي تمثل الطلاب وأعضاء هيئة التدريس في ثلاث كليات مجتمع (الرياض, جدة, الدمام), كما أنها تبحث في واقع قيد الطلاب وتسجيلهم وتسربهم ورسوبهم والأسباب

الكامنة وراء ذلك. كما أنها تستطلع أراء المعنيين في تحديد سبل رفع الكفاءة الداخلية للكليات والتي تتفق كثير منها مع سبل تطوير أداء وظائف الكليات.

و تختلف الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة بمجملها أنها تبحث في وظائف كليات المجتمع ودور هذه الوظائف في تحقيق متطلبات التنمية البشرية في المملكة. وتركز على توفير فرص التعليم العالي بنوعيه التأهيلي والتحويلي, وتلبية احتياجات سوق العمل, وتوفير فرص التعليم المستمر.

بالمقابل نجد أن الدراسات الأجنبية ركزت في مجملها على دور كليات المجتمع في تنمية القوى العاملة –باستثناء دراسة Jenkins (٢٠١١م) التي عمدت إلى تحديد أفضل الممارسات في المنظمات عالية الأداء والاستفادة منها في تطوير كليات المجتمع–, ففي دراسة Adams (٢٠٠٨م) ودراسة كل من Harmon & Macallum (٢٠٠٣م) عمدوا إلى تحديد الخصائص المميزة للكليات التي تستجيب لاحتياجات السوق وخرج Harmon & Macallum بخمس خصائص لهذا النوع من الكليات. بينما خرج Adams بأحد عشر خاصية. وتعد عينة دراسة الأخير أكبر حجماً من عينة دراسة Harmon & Macallum, إضافة إلى تنوع أدوات جمع البيانات لديه.

كما تبحث دراسة Robin (٢٠٠١م) في معرفة مدى استجابة كليات المجتمع لمتطلبات التنمية الاقتصادية في المنطقة. وقد استخلصت العناصر التي يمكن استخدامها لتقييم مدى استجابة الكلية بناء عليها. وقُيمت بناء على هذه العناصر ثلاث كليات.

وكذلك في دراسة Gossett (٢٠٠٢م) عملت على دراسة جانب قوى العمل. إذ بحثت في مدى رضا أصحاب الأعمال عن الخدمات التي تقدمها كليات المجتمع للمساهمة في التنمية الاقتصادية. وكانت العينة إحدى عشر كلية مجتمع.

بينما هدفت الدراسة التي أجراها .Phinney & et al (٢٠٠٢م) إلى التعرف على برامج خدمة المجتمع التي تقدمها ٣٦٣ كلية مجتمع في الولايات المتحدة. وأظهرت الدراسة تنوع الخدمات التي تقدمها هذه الكليات وحرصها على الاستجابة لاحتياج مجتمعاتها. وهي مسح وطني رعته الجمعية الأمريكية لكليات المجتمع– تبحث في ٣٦٣ كلية مجتمع كعينة ممثلة.

بحثت دراسة Petry (٢٠٠٦م) في الأسباب التي دفعت ببعض كليات المجتمع في ولايات فلوريدا إلى التحول إلى تقديم درجة البكالوريوس في بعض البرامج. وهي لا تبحث في التحويل كوظيفة تقدمها كليات المجتمع لطلاب درجة المشارك لاستكمال تعليمهم في كليات الأربع سنوات بل تبحث في جدوى تحول برامجها من برامج سنتين إلى برامج أربع

سنوات من منطلق الاستجابة لرغبات المجتمع. وتفيد معرفة أسباب التحول في معرفة أهمية التحويل للطلاب وضرورة عدم تهميش هذه الوظيفة وحرص بعض الطلاب عليها كهدف لهم. عينتها خمس كليات مجتمع.

بحثت دراسة Manias (٢٠٠٧م) في جدوى تقديم كليات المجتمع لبرامج البكالوريوس وفيما إذا كانت قد حققت الأهداف التي أنشأت من أجلها في ولاية فلوريدا. وأظهرت نتائجها أنها شهدت إقبالاً كبيرا من الطلاب وأن بعضهم لم يكن ليتمكن من الالتحاق ببرامج البكالوريوس لو لم تتحها لهم كليات المجتمع.

كما ركزت دراسة Hancock (٢٠٠٧) على هدف وحيد وهو البحث في الأسباب التي أدت إلى تزايد الإقبال على برامج التعليم المستمر في كلية مجتمع جون أ. لوغان. واقتصرت الدراسة على معرفة العوامل والأسباب التي أدت إلى زيادة الإقبال على مثل هذه البرامج في كلية مجتمع واحدة.

تناولت دراسة Von Noy & et al. (٢٠٠٨م) برامج التعليم المستمر التي تقدمها كليات المجتمع لتنمية القوى العاملة, ودور هذه البرامج في مساعدة المحرومين من التعليم, وتلبية حاجة السوق بتقديم دورات وبرامج تخدم متطلباته. وقد تناولت في ذلك السياسات التي تتبعها عدد من الكليات في هذا المجال من حيث التمويل والتنسيق والشراكة. وبحثت في أراء ممثلي عشرين كلية مجتمع في عشر ولايات.

أما الدراسة الصادرة عن مكتب الحكومة الأمريكية للمحاسبية GAO (٢٠٠٨م) فهي دراسة مسحية لتقييم أداء كليات المجتمع فيما يتعلق بمقابلتها لاحتياجات القوى العاملة في القرن الواحد والعشرين, وتعددت فيها الأدوات المستخدمة. وهي تنظر إلى أن الاقتصاد المبني على المعرفة هو الاقتصاد الحالي الذي يجب أن تُلبى مطالبه وتتوجه نظم التعليم نحوه. ودرست في ذلك حالة ٢٠ كلية مجتمع.

وكذلك الحال في الدراسة المقدمة من منتدى التعليم العالي للإعمال BHEF (٢٠١٠م) فهي بحثت في إعداد كليات المجتمع لقوى العمل المطلوبة, وتكاملها مع غيرها من الأنظمة المحيطة بها. وكذلك تمكين الطلاب من التحصيل العلمي. كما هدفت إلى معرفة مساهمة الكليات في رفع مستوى الطلاب في التحصيل العلمي في مجالات معينة وهي العلوم والهندسة والصحة والرياضيات والتكنولوجيا.

بحثت دراسة Decker (٢٠١١م) في العوامل التي تساعد في إنجاح عملية تحويل طلاب كليات المجتمع إلى كليات الأربع سنوات في أربع كليات مجتمع في الأبلتشين ومعرفة

المأمول من كليات المجتمع لتمكين الطلاب من الحصول على البكالوريوس. وكانت عينة الدراسة أربع كليات مجتمع.

بحثت دراسة Stephen (٢٠١١م) في الاستراتيجيات التي يجب أن تتبعها كليات الأربع سنوات لتمكين طلاب كليات المجتمع من التحويل للحصول على البكالوريوس. وكانت العينة قيادات من مؤسسات تعليم عال مختلفة.

أما دراسة Jenkins (٢٠١١م) فقد ركزت على استخلاص الممارسات المثلى في ثلاث أنواع من المنظمات واستخدمت الممارسات المستخلصة في بناء نموذج لتطوير كليات المجتمع. وخرجت برؤية تطوير لكليات المجتمع اعتماداً على الممارسات المثلى.

ومن خلال استعراض الدراسات السابقة يتبين أن الدراسة الحالية تزيد عن الدراسات السابقة العربية والأجنبية منها في معرفة إسهام كليات المجتمع في توفير أكثر من وظيفة للكليات. ويلاحظ أن الدراسات السابقة في مجملها تبحث في جانب أو جانبين على الأكثر من جوانب الدراسة الحالية, إلا أنها لا تماثلها في دراسة الوظائف الأخرى ولا في اقتراح خطة إستراتيجية تطويرية لكليات المجتمع السعودية.

إجـــراءات الدراســـة:

اتبعت الدراسة المنهج الوصفي. واعتمدت على الأسلوب الوثائقي و المسحي منه, بما يتلاءم مع طبيعة الدراسة والبيانات التي تمت دراستها.

مجتمع الدراسة:

تعاملت الدراسة مع أكثر من مجتمع بحث وهي:

١- مجتمع كليات المجتمع ويشمل كليات المجتمع (ذكور) التي يوجد في مناطقها غرف تجارية وعددها (١٧) كلية ويتضمن أعضاء هيئة التدريس في هذه الكليات وعددهم (١١٢١) وطلابها وعددهم (١٣٢٤٨).

٢- مجتمع المختصين في كليات المجتمع ويشمل أعضاء الجمعية السعودية لكليات المجتمع وعددهم (٤٥) عضو, وعمداء كليات المجتمع وعددهم (٣٨) عميد.

٣- مجتمع القطاع الخاص ويشمل أعضاء اللجان الرئيسية في الغرف التجارية الصناعية بالمملكة في المناطق السبعة عشر التي تقع فيها كليات المجتمع وعددهم (٢٧٥٤) عضو.

عينـــــة الدراســـــة:

نظراً لتعدد مجتمعات الدراسة فإن الدراسة تقوم على ثلاث عينات من كل مجتمـــع (عينة كليات المجتمع وتشمل الطلاب وأعضاء هيئة التدريس, عينة المختصين فـــي كليـــات المجتمع, عينة القطاع الخاص). وتم اللجوء إلى اختيار عينة عنقودية متعددة المراحل.

١- **عينة كليات المجتمع:** تم اختيار ثلاث عناقيد (كليات مجتمع). و الكليات الثلاث هي كلية المجتمع في الرياض, كلية المجتمع في جدة, كلية المجتمع في الدمام. وتتضمن الكليـــات أعضاء هيئة التدريس والطلاب. وقد تم اختيار جميع أعضاء هيئة التدريس والطلاب في كليات المجتمع المختارة وعددهم (٢٩٠) عضو هيئة تدريس و(٨٤٣) طالب. وكان العائد (١١٦) عضو هيئة تدريس و(٥٩٣) طالب.

٢- **عينة المختصين في كليات المجتمع:** تم أخذ كامل المجتمع كعينة ممثلة نظراً لقلة عددهم (٨٣) مختص. وكان العائد (٢٤).

٣- **عينة القطاع الخاص:** وعددهم (١٦٢) رجل أعمال, وكان العائد (١٠٠).

أدوات الدراســـــة:

تم استخدام الوثائق للوصول إلى نتائجها وأهدافها, وشملت التقارير السنوية للكليـــات وسجلات القيد بهدف معرفة واقع القبول في كليات المجتمع وفـــرص التحويـــل للجامعـــات وكذلك واقع خدمات وبرامج التعليم المستمر وبرامج الكليـــات. إضـــافةً للوثـــائق المتعلقـــة بإحصاءات سوق العمل مثل التقارير السنوية لمؤسسة النقد العربي السعودي ووزارة العمل.

كما أُستخدم إلى جانب الوثائق, الاستبيانات : حيث تم تصميم ثـــلاث اســـتبانات إحداها موجهة للطلاب, وأخرى للأكاديميين من أعضاء هيئة التدريس والمعنيين بكليات المجتمع, وثالثة لممثلي الغرف التجارية المعنيين بسوق العمل. وذلـــك بهـــدف معرفـــة المأمول من كليات المجتمع فيما يتعلق بالقبول والتحويـــل وبـــرامج التعلـــيم المســـتمر ومتطلبات سوق العمل والإعداد للمهنة.

التحقق من صدق الأداة وثباتها:

للتحقق من صدق الأدوات تم قياس كل من الصدق الظاهري (صـــدق المحكمـــين) والاتساق الداخلي. حيث تم عرض الاستبيانات على (٢٣) من المحكمين مـــن ذوي الخبـــرة والاختصاص في مجال الإدارة والبحث العلمي للتأكد من ملائمة عبارات كل استبانه وقياسها

لما وضعت له. كما تم حساب صدق الاتساق الداخلي بمعامل ارتباط بيرسون, واتضح أن جميع العبارات صادقة لقياس ما وضعت لقياسه حيث كانت جميع معاملات الارتباط دالة إحصائيا عند مستوى الدلالة (٠,٠١) فأقل و (٠,٠٥) فأقل, مما يدل على اتساقها مع محاورها. ولقياس ثبات الاستبيانات فقد تم قياسها عن طريق معامل ألفا كرونباخ وكانت قيم معامل الثبات لجميع الاستبيانات عالية, حيث بلغ للاستبيان الطلاب (٠,٩١), ولاستبيان القطاع الخاص (٠,٩٦), ولاستبيان هيئة التدريس (٠,٩٧). وهو ما يدل على تمتع الاستبيانات بدرجة عالية من الدقة والثبات مما يمكن من الاعتماد عليها في تطبيق الدراسة.

تحليل البيانات ونتائج الدراسة وتفسيرها:

عولجت المعلومات الكيفية بالتحليل الكيفي واستخدمت الأساليب الإحصائية لمعالجة البيانات الكمية منها. وتم معالجة البيانات وتحليلها عن طريق البرنامج الإحصائي SPSS. واستخدم في ذلك النسب المئوية والتكرارات والمتوسطات الحسابية والانحراف المعياري. وكذلك معامل ارتباط بيرسون Pearson Correlation Coefficient لقياس الاتساق الداخلي للاستبيانات, و معامل ألفا كرونباخ Cronbach Alpha لقياس ثبات الأداة. أيضاً تم استخدام اختبار T-Test لاختبار الفروق بين متوسط درجات عينتي الدراسة (أعضاء هيئة التدريس- المختصين), واختبار تحليل التباين الأحادي ANOVA لتحديد دلالة الفروق بين استجابات عينة الدراسة (أعضاء هيئة التدريس- مختصين- طلاب) و (أعضاء هيئة التدريس- مختصين- قطاع خاص). كذلك اختبار شيفيه Scheffe Test لإجراء المقارنات البعدية للتعرف على مصدر الفروق بين المجموعات. وفيما يلي عرضاً لأهم نتائج الدراسة:

خرجت أراء الأطراف المعنية من طلاب وهيئة تدريس وقطاع أعمال في السبل التي من الممكن أن تسهم في تطوير كليات المجتمع السعودية فيما يتعلق بالوظائف التي تقدمها بدرجة موافقة عالية على جميع البنود, وهي كما يلي:

	المحور	المتوسط
أولاً	**توفير التعليم العالي ودون الجامعي للطلاب (التأهيلي)**	**3.87**
أ	التوسع في القبول و تحقيق تكافؤ الفرص	3.85
ب	دعم الالتحاق بالكليات	3.90
ثانياً	**تمكين الطلاب من التعليم التحويلي (الانتقالي)**	**3.93**
أ	تسهيل إجراءات التحويل للجامعات	3.89
ب	الإرشاد الأكاديمي والتوجيه المهني	3.98
ثالثاً	**الإعداد للمهنة والاستجابة لاحتياجات سوق العمل**	**3.93**
أ	تحديد احتياجات سوق العمل	4.03
ب	تحقيق جودة البرامج	3.96
ج	إعداد الطلاب للمهنة	4.01
د	متابعة الخريج	4.01
هـ	التعاون مع جهات داعمة	3.59
رابعاً	**تحقيق وظيفة التعليم المستمر**	**3.74**
أ	وضع السياسات المنظمة	3.67
ب	البناء الجيد لبرامج التعليم المستمر	3.76
ج	الشراكة مع الجهات ذات العلاقة	3.71
د	التقييم و المتابعة	3.82

نتائج السؤال الأول:

ما واقع مساهمة كليات المجتمع السعودية في التنمية من حيث: (توفير فرص التعليم الجامعي التأهيلي للحاصلين على الثانوية العامة, توفير فرص التعليم الجامعي الانتقالي للطلاب الذين أتموا السنتين الأوليين في كليات المجتمع, تلبية احتياجات سوق العمل, تقديم برامج التعليم المستمر)؟

أظهرت نتائج السؤال الأول ما يلي:

١- أنه ليس بين كليات المجتمع الثلاث من يتبع سياسة الباب المفتوح أو القبول غير المشروط في نظامها. وهو ما يختلف مع دراسة (الرشود,١٤٣٠هـ) التي أظهرت أن كليات مجتمع الثلاث توفر التعليم لكل راغب به وتتحق بها العدالة الاجتماعية.

٢- أنه لارتباط كليات المجتمع بالجامعات وكونها أحد كلياتها, تلتزم كليات المجتمع بسياسات وشروط القبول المعلنة في الجامعات التابعة لها.

٣- أن كليات المجتمع الثلاث لا تتحقق بها الوظيفة الأولى بشكل كامل وهو ما يتعارض مع دعت إليه الدراسات من أن أولى وظائف كليات المجتمع هي توفير التعليم العالي لكل راغب فيه, مع عدم وجود اشتراطات لتحقيق تكافؤ الفرص والعدالة الاجتماعية وهو ما أكدت عليه دراسة الحبيب (١٤٢٥هـ) و دراسة الشمري (١٤٢٧هـ) في نموذجه المقترح, ودراسة منتدى التعليم العالي للأعمال (BHEF,2010) التي أكدت على أهمية دور كليات المجتمع في زيادة التحصيل العلمي للطلاب.

٤- ليس لدى كليات المجتمع أي اتفاقيات تحويل مع الجامعات المرتبطة بها بشأن تحويل طلابها. وارتباط كليات المجتمع بالجامعات لا يعدو كونه ارتباطاً اشرافياً وليس ارتباطاً بهدف التحويل.

٥- نسبة مماثلة البرامج في كليات المجتمع إلى برامج البكالوريوس في الجامعات تبلغ نسب ضئيلة في كليتي مجتمع الرياض وجدة ٢٣,٣%, وهو ما يختلف مع ما جاء في التقرير الشامل لكليات المجتمع وكذلك دراسة (العوهلي,٢٠٠٨م) التي دعت إلى احتساب ما لا يقل عن ٣٥ إلى ٤٠ وحدة دراسية للطالب الراغب بالتحويل. بالمقابل يتضح أن نسبة مماثلة البرامج في كلية المجتمع بالدمام تبلغ نسب مناسبة ٤٧,٦٥% أكّد عليها نظام كليات المجتمع.

٦- أن كليات المجتمع الثلاث لا يتحقق بها الوظيفة الثانية وهو ما يتعارض مع دعت إليه الدراسات من أن الوظيفة التحويلية هي وظيفة رئيسية لكليات المجتمع. حيث أكدت دراسة Petry (٢٠٠٦) و دراسة Manis (٢٠٠٧) و دراسة Stephen (٢٠١١) و دراسة Decker (٢٠١١) على أهمية هذه الوظيفة كجزء أساسي من أدوار كليات المجتمع وإن كانت كل دراسة تناولت بُعداً مغايراً في عملية التحويل.

٧- تخصصات كليات المجتمع العينة تخدم قطاعي مهن الخدمات ومهن الفنيين في المواضيع العلمية والفنية والإنسانية. وتتركز مخرجات كليات المجتمع في العلوم الإدارية والعلوم الصحية وتخصصات الحاسب.

٨- متوسط إسهام كلية مجتمع الرياض من الخريجين في مهن الخدمات يبلغ (٠,٠٢%) و متوسط إسهام كليات المجتمع من الخريجين في مهن الفنيون في المواضيع العلمية والفنية والإنسانية يبلغ (٠,٠٨%) وهي نسب ضئيلة إلى حجم الطلب.

٩- متوسط إسهام كلية مجتمع جدة من الخريجين في مهن الخدمات يبلغ (٠,٠١%) و متوسط إسهام كليات المجتمع من الخريجين في مهن الفنيون في المواضيع العلمية والفنية والإنسانية يبلغ (٠,١%)وهي نسب ضئيلة إلى حجم الطلب.

١٠- يبلغ متوسط إسهام كلية مجتمع الدمام من الخريجين في مهن الخدمات (٠,٠٢%) و يبلغ متوسط إسهام كليات المجتمع من الخريجين في مهن الفنيون في المواضيع العلمية والفنية والإنسانية (٠,٠٥%) وهي نسب ضئيلة إلى حجم الطلب.

١١- معدلات النمو السنوية لخريجي كليات المجتمع لن تحدث تغيراً ملموساً لسد حاجة السوق لأن الاحتياجات من العمالة تتزايد بينما معدلات النمو ضعيفة نسبةً إلى الطلب.

١٢- أن تلبية احتياجات سوق العمل كأحدى وظائف كليات المجتمع لا تلبي متطلبات التنمية في المناطق الثلاث وهو ما يتعارض مع الدراسات التي ناقشت وظيفة الإعداد للمهنة وتلبية احتياجات سوق العمل كوظيفة رئيسية لكليات المجتمع تخدم التنمية في مناطقها, وهي دراسة Robin (٢٠٠١م) و دراسة Gossett (٢٠٠٢م) ودراسة Harmon & Macallum (٢٠٠٣م) و دراسة Adam (٢٠٠٨م), والدراسة الصادرة عن مكتب الحكومة الأمريكية للمحاسبية GAO (٢٠٠٨م), و الدراسة المقدمة من منتدى التعليم العالي للإعمال BHEF (٢٠١٠م) , ودراسة الرشود (١٤٣٠هـ) التي أكدت على أن برامج كليات المجتمع إذا حققت معايير معينة فهي عامل مهم للقضاء على البطالة, وكذلك دراسة حنفي وآخرون (٢٠١٠م) التي أكدت أن دور كليات المجتمع في إعداد الطلاب للمهنة قادر على إصلاح منظومة سوق العمل في مصر.

١٣- إن وظيفة التعليم المستمر وخدمة المجتمع لا تقدم في كليات المجتمع -باستثناء البرامج الموازية- على الرغم من كونها وظيفة رئيسية وهو ما يتعارض مع ما أكدت عليه الدراسات مثل دراسة Von Noy & et al. (٢٠٠٨م) و دراسة Phinney & et al. (٢٠٠٢م), و دراسة Hancock (٢٠٠٧م) ودراسة (الشمري,١٤٢٧هـ) الذي يرى ضرورة الاهتمام ببرامج التعليم المستمر وتقديمها للمجتمع.

نتائج السؤال الثاني:

ما الدور المأمول من كليات المجتمع من حيث: (توفير فرص التعليم الجامعي التأهيلي للحاصلين على الثانوية العامة, توفير فرص التعليم الجامعي الانتقالي للطلاب الذين أتموا السنتين الأوليين في كليات المجتمع, تلبية احتياجات سوق العمل, تقديم برامج التعليم المستمر) بما يحقق التكامل مع متطلبات خطط التنمية وفقا لأراء المعنيين؟

أظهرت نتائج السؤال الثاني ما يلي:

١- جاءت موافقة أفراد العينة على عبارات الوظيفة الأولى "توفير التعليم العالي ودون الجامعي" بدرجة "عالية" حيث تراوحت المتوسطات الحسابية للمحاور مابين (٣,٨٥-٣,٩٠). وقد يفسر حصول عبارات هذا المجال على درجة موافقة عالية بوعي أفراد عينة الدراسة بأهمية توفير التعليم العالي لكل راغب به. وتتفق هذه النتيجة مع دراسة (الحبيب,١٤٢٥هـ) التي تؤكد على ضرورة توفير القبول لكل راغب بالتعليم العالي وضرورة تحقيق مبدأ تكافؤ الفرص.

٢- ظهرت فروق ذات دلالة إحصائية (α = ٠,٠٥) بين الطلاب من جهة و هيئة التدريس والمختصين من جهة أخرى، وجاءت الفروق لصالح الطلاب.

٣- جاءت موافقة أفراد العينة على عبارات الوظيفة الثانية (تمكين الطلاب من التعليم الانتقالي) بدرجة "عالية" إذ تراوحت المتوسطات الحسابية لمحاور الوظيفة الثانية مابين (٣,٨٩-٣,٩٨). وهو ما يتفق مع دراسة (الحبيب,١٤٢٥هـ) الذي يرى أن على كليات المجتمع أن تقدم الوظيفة التحويلية لطلابها, وكذلك دراسة (العوهلي,٢٠٠٨م) الذي يرى التأكيد على الدور المزدوج لكليات المجتمع, وكذلك دراسة (الرويلي,١٤٣٤هـ) الذي يرى توفير كافة السبل لتمكين الطالب من التحويل دون أدنى شروط, ودراستي (Decker,2011) و (Stephen,2011)، اللذان يريا أن على كليات المجتمع أن تساعد الطالب الراغب بالتحويل بتيسير إجراءاته.

٤- كما أظهرت النتائج وجود فروق ذات دلالة إحصائية (α = ٠,٠٥) بين الطلاب من جهة وكل من أعضاء هيئة التدريس والمختصين من جهة أخرى وجاءت الفروق لصالح الطلاب في تسهيل إجراءات التحويل للجامعات.

٥- ظهرت فروق ذات دلالة إحصائية (α = ٠,٠٥) بين الطلاب و المختصين، وجاءت الفروق لصالح الطلاب في تمكين الطلاب من التعليم التحويلي.

٦- حظيت المحاور الخمسة لوظيفة "الإعداد للمهنة وتلبية احتياجات سوق العمل" بدرجة موافقة "عالية" حيث تراوحت المتوسطات بين (٣,٥٩-٤,٠٣), وهو ما يتفق مع دراسة (الرشود,١٤٣٠هـ, والشمري,١٤٢٧هـ, الساعاتي,٢٠٠٨م, و Phinney & et al., 2002, و Harmon & Macallum,2003) التي تؤكد على ضرورة تلبية كليات المجتمع لاحتياجات سوق العمل وإعداد طلابها للعمل.

٧- ظهرت فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة (α =٠,٠٥) تعزى لنوع المستجيب في محور التعاون مع جهات داعمة، بينما لم تظهر فروق دالة إحصائيا في باقي المحاور.

٨- كما أظهرت النتائج وجود فروق ذات دلالة إحصائية (α = ٠,٠٥) بين أعضاء هيئة التدريس والقطاع خاص وجاءت الفروق لصالح القطاع خاص.

٩- حظيت المحاور الأربع لوظيفة "التعليم المستمر" حظيت بدرجة موافقة "عالية" حيث تراوحت المتوسطات بين (٣,٦٧-٣,٨٢), وهو ما يتفق مع دراسة (الشمري,١٤٢٧هـ, الساعاتي,١٤٣٠هـ, Harmon & ,Phinney & et al., 2002

١٠- أظهر استخدام اختبار "ت" عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية (α = ٠,٠٥) تعزى لأثر نوع المستجيب في جميع المحاور وفي وظيفة التعليم المستمر ككل.

نتائج السؤال الثالث:

ما الخطة الإستراتيجية التي تقترحها الدراسة لتطوير كليات المجتمع المحلية بما يحقق التكامل بين وظائف كليات المجتمع و متطلبات خطط التنمية؟

بناءً على نتائج دراسة الواقع وبناءً على مرئيات المعنيين بكليات المجتمع من طلاب وأعضاء هيئة تدريس ومختصين وممثلين من القطاع الخاص تم تحديد الرؤية التطويرية لكليات المجتمع السعودية في هيئة خطة إستراتيجية يمثل هيكلها العام الجوانب التالية:

الرؤية ٢٠٢٠م Vision الخيار الأول للطالب وأصحاب العمل والمجتمع

الرسالة Mission مؤسسات أكاديمية متميزة تلتزم بتقديم خدمات تعليمية متنوعة و ذات جودة عالية لإعداد كوادر مؤهلة مهنياً وشخصياً تساهم في التنمية من خلال تعزيز التعاون مع الشركاء وتنمية الموارد, و اعتماداً على أفضل الممارسات والوسائل.

القيم Values

- ✓ العدالة وتكافؤ الفرص
- ✓ التميز
- ✓ الالتزام
- ✓ التحسين المستمر
- ✓ خدمة المجتمع
- ✓ التواصل الفعال
- ✓ التعلم مدى الحياة

الأهداف الإستراتيجية
Strategic Objectives

- تحقيق الجودة في الخدمات التعليمية المقدمة بما يتماشى مع المعايير المعتمدة.
- استحداث صيغ إدارية تضمن الاستقلال المالي والإداري لكليات المجتمع.
- تحقيق شراكة حقيقية مع القطاع الخاص والجهات ذات العلاقة بنظام كليات المجتمع.
- تحقيق المواءمة بين متطلبات سوق العمل والتخصصات التي تقدمها الكليات.
- دعم الالتحاق بكليات المجتمع لتوفير التعليم العالي ودون الجامعي للطلاب (التأهيلي) بهدف استقطاب أكبر شريحة من الطلاب.
- تقديم الخدمات الطلابية المساعدة لإنجاح تجربة الطلاب في كليات المجتمع.
- تمكين الطلاب من التعليم التحويلي (الانتقالي) لمنح المتميزين فرصة مواصلة دراستهم الجامعية.
- اعتماد وظيفة التعليم المستمر كجزء من رسالة كليات المجتمع.

توصيات الدراسة:

بناءً على النتائج السابقة توصي الدراسة ببعض التوصيات وهي:

١. ضرورة التزام كليات المجتمع بأداء الوظائف المناطة بها بالعمل مرحلياً لتحقيق ذلك.
٢. إنشاء مركز للخريجين في كل كلية مجتمع لمساعدتهم في الحصول على وظيفة أو تطوير مؤهلاتهم وكذلك الاستفادة منهم كتغذية راجعة لتطوير أداء الكليات.
٣. تفعيل الشراكة (استشارات- تشغيل- إدارة- تدريب..) مع القطاع الخاص والمؤسسات والهيئات ذات العلاقة.
٤. إعادة دراسة الحاجة للتخصصات المقدمة كل ثلاث سنوات وطرح تخصصات جديدة أو حجب أخرى بحسب حاجة السوق إليها.
٥. تكثيف برامج التدريب الميداني في الكليات بحيث يغطي ما يقارب ٥٠% من البرنامج المقدم.
٦. التوعية المجتمعية بأهمية كليات المجتمع ودورها في رفد اقتصاد البلاد من خلال توفير حياة كريمة وفرص عمل جيدة لخريجي هذه الكليات بما يلبي تطلعاتهم وبما يتوافق مع الأدوار المتوقعة منهم.

المراجع العربية:

- إبراهيم, أسماء الهادي.(٢٠٠٨م). **بعض متطلبات تطبيق نظام كليات المجتمع في مصر في ضوء خبرات بعض الدول العربية والأجنبية**. رسالة ماجستير غير منشورة.كلية التربية, جامعة حلوان: مصر.
- **التقرير السنوي كلية المجتمع بالدمام: تقرير عام ١٤٣١هـ**. كلية المجتمع بالدمام. متاح على موقع الكلية.
- **التقرير السنوي كلية المجتمع بالرياض: تقرير عام ١٤٣١هـ**. كلية المجتمع بالرياض. متاح على موقع الكلية.
- **التقرير السنوي كلية المجتمع بجدة: تقرير عام ١٤٣١هـ**. كلية المجتمع بجدة. متاح على موقع الكلية.
- الحبيب, عبدالرحمن بن محمد.(١٤٢٥هـ). دور كليات المجتمع في تحقيق تكافؤ الفرص التعليمية. **مجلة جامعة الملك سعود للعلوم التربوية والدراسات الإسلامية**. العدد(٢). ٥٩٣ – ٦٥٠ .
- حنفي, محمد ماهر, وآخرون. (٢٠١٠م). دور كليات المجتمع الأمريكية في تلبية متطلبات سوق العمل وكيفية الاستفادة منها في مصر. **مجلة كلية التربية ببورسعيد**, العدد ١٧. ص ص ٢٠٨– ٢٤٧
- **دليل كلية المجتمع بالرياض: تقرير عام ١٤٣١هـ**. كلية المجتمع بالرياض. متاح على موقع الكلية.
- **دليل كلية المجتمع بجدة: تقرير عام ١٤٣١هـ**. كلية المجتمع بجدة. متاح على موقع الكلية.
- الرشود, عبدالله. (١٤٣٠هـ). **دور كليات المجتمع في الحد من مشكلة البطالة الهيكلية في سوق العمل بالمملكة العربية السعودية**. رسالة دكتوراه غير منشورة. كلية العلوم الاجتماعية جامعة الامام محمد بن سعود: الرياض.
- الرويلي,سعود.(١٤٣٤هـ). **الكفاءات الداخلية الكمية لكليات المجتمع في الجامعات السعودية**. رسالة دكتوراة غير منشورة. كلية التربية, جامعة الملك سعود: الرياض.
- الريمي, حميد صغير. (٢٠١٢م, مارس). **كليات المجتمع ودورها المحوري في تأهيل مخرجات التعليم**. ورقة عمل مقدمة لاجتماع الخبراء الإقليمي حول التعليم والتدريب التقني والمهني في الدول العربية. مسقط: سلطنة عمان.

- الساعاتي, عبدالإله.(٢٠٠٨م,مايو). **قياس مستوى خريجي كليات المجتمع وتحقيق الموائمة بين مخرجات التعليم العالي واحتياجات سوق العمل في المملكة: دراسة ميدانية على كلية المجتمع بجدة**. بحث قدم في الملتقى العلمي الأول لعمداء كليات المجتمع المنعقد في كلية المجتمع في جامعة الملك عبدالعزيز بجدة بعنوان "دور كليات المجتمع في تنمية القوى الوطنية العاملة".
- السبهان, نوف محمد.(١٤٣٠هـ). **الحاجة الى انشاء كليات مجتمع أهلية للبنات في المملكة العربية السعودية في ضوء متطلبات سوق العمل**. رسالة دكتوراه غير منشورة. كلية التربية, جامعة الملك عبدالعزيز: جدة.
- الشمري, سعود بن عيسى.(١٤٢٧هـ). **تصور مقترح لتطوير كليات المجتمع في المملكة العربية السعودية في ضوء بعض التجارب العالمية المعاصرة**. رسالة دكتوراه منشورة. قسم الإدارة التربوية, كلية التربية، جامعة ام القرى: مكة المكرمة.
- عبدالله, محمد حامد, وآخرون.(٢٠٠٦م). مدى موائمة تخصصات البرنامج التأهيلي بقسم العلوم الإدارية في كلية المجتمع بالرياض مع متطلبات سوق العمل السعودي: دراسة ميدانية. دراسة غير منشورة. جامعة الملك سعود, كلية المجتمع بالرياض.
- العوهلي, محمد.(٢٠٠٨م,مايو). **تجربة كليات المجتمع بالمملكة**. ورقة عمل قدمت في الملتقى العلمي الدولي المنعقد في كلية المجتمع في جامعة الملك عبدالعزيز بجدة بعنوان دور كليات المجتمع في تنمية القوى الوطنية العاملة: جدة.
- العيسى, أحمد.(٢٠١١م). **التعليم العالي في السعودية رحلة البحث عن هوية**. بيروت: دار الساقي.
- كلية المجتمع بالرياض. (١٤٢٩هـ). **دليل الطالب للدراسة في كلية المجتمع بالرياض**. الرياض: كلية المجتمع.
- كلية المجتمع بجدة.(١٤٣٠هـ). **دليل الطالب للدراسة في كلية المجتمع بجدة**. جدة: كلية المجتمع.
- مركز البحوث.(١٤٢٢هـ). **تقرير عن كليات المجتمع القائمة**. وزارة التعليم العالي: الرياض.
- المطوع, نايف.(٢٠١١م). معوقات قيام كليات المجتمع في جامعة شقراء بدورها المأمول من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس فيها. **مجلة دراسات نفسية و تربوية: مخبر تطوير الممارسات النفسية و التربوية**. العدد (٧). ١٩٦- ٢٢٥.

- منتدى الرياض الاقتصادي.(٢٠٠٧م., ديسمبر). **رؤية لتنمية الموارد البشرية**. منتدى الرياض الاقتصادي. الغرفة التجارية الصناعية: الرياض.
- نذر, فاطمة, العتيقي, عماد، الحربي, لافي، المسلم, فاضل. (٢٠٠٣م). تصور مقترح لإنشاء كليات المجتمع في ضوء الخبرات الأجنبية والعربية واحتياجات المجتمع بدولة الكويت : دراسة ميدانية لمستقبل التعليم العالي بدولة الكويت. **مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية**. العدد (١١٠), ١٥١- ٢٠٣
- وزارة التخطيط والاقتصاد.(٢٠٠٠م). **خطة التنمية السابعة, ٢٠٠٠-٢٠٠٤** . وزارة التخطيط والاقتصاد: الرياض.
- وزارة التخطيط والاقتصاد.(٢٠٠٥م). **خطة التنمية الثامنة, ٢٠٠٥-٢٠٠٩** . وزارة التخطيط والاقتصاد: الرياض.
- وزارة التخطيط والاقتصاد. (٢٠١٠م). **خطة التنمية التاسعة, ٢٠١٠-٢٠١٤** . وزارة التخطيط والاقتصاد: الرياض.
- وزارة التعليم العالي.(١٤٢٣هـ). **تقرير شامل عن كليات المجتمع**. مركز البحوث والدراسات الإستراتيجية. إعداد عبد الحليم مازي وعبد العزيز العنقري . تقرير غير منشور. وزارة التعليم العالي: الرياض.
- وزارة التعليم العالي. (٢٠١٢م). **دليل التخصصات في التعليم العالي**. وزارة التعليم العالي: الرياض.

المراجع الأجنبية:

- Adams, Jr., Lee. (2008). **Examining the Characteristics of Market Responsive Community Colleges: A Comparison of Leadership Perceptions in Workforce Development**. Doctoral Dissertation, Sam Houston State University: Texas.
- BHEF .(2010). **Modeling the Role of Community Colleges in Increasing Educational Attainment and Workforce Preparedness**. Business-Higher Education Forum & Emtect Solutions. BHEF Working Paper, Washington, DC 20036
- Brand, Betsy.(1997).Community Colleges and Economic Development. **The National Coalition of Advanced Technology Centers Report Series**. Vol(1), No 2. Waco, Texas.
- Cohen, A., & Brawer, F. (2008). **The American Community College**. 4th Ed. San Francisco: Jossey-Bass.

- Decker, Amber K.,(2011). Appalachian Bridges to the Baccalaureate: How Community Colleges Affect Transfer Success. University of Kentucky Doctoral Dissertations. Paper 847. the University of Kentucky. http://uknowledge.uky.edu/gradschool_diss/847
- GAO. (2008). **Workforce Development: Community Colleges and One-Stop Centres Collaborate to Meet 21st Century Workforce Needs**. United States Government Accountability Office. Report to Congressional Requesters. Washington, DC.
- Gossett, John Dorsey. (2002). **Economic Development and Community Colleges: Attributes, Attitudes And Satisfaction Levels of Western North Carolina Stakeholders.** Doctoral Dissertation, North Carolina State University : North Carolina.
- Hancock, Barry. (2007). Elements that Lead to a Successful Continuing Education Program at a Select Midwestern Community College. **Online Journal for Workforce Education and Development**. Vol. 2, 2006, issue 3. http://opensiuc.lib.siu.edu/ojwed/vol2/iss3/
- Harmon, Robert; MacAllum, Keith.(2003). Documented Characteristics of Labor Market-Responsive Community Colleges and a Review of Supporting Literature. **Office of Vocational and Adult Education (ED)**, Education Reports. (ERIC Document Reproduction Service No. ED479041)
- Jenkins, Davis.(2011 Jan.). Redesigning Community Colleges for Completion: Lessons from Research on High-Performance Organizations.
- Kasper ,Henry T.(2003, March). The Changing Role of Community Colleges. **Occupational Outlook Quarterly**. Vol. 46, Number 4. 14-21
- Maher & Maher.(2009).**The Future Role of Community Colleges in Workforce Development**. A Report of a National Thought Leaders' Focus Group. Maher & Maher: New Jersey.
- Manias, Nicholas.(2007).The Baccalaureate Community Colleges In Florida:A Policy Evaluation. **Graduate School Theses and Dissertations**. Paper 2275. http://scholarcommons.usf.edu/etd/2275
- PathWays PA. (2011). **Pennsylvania's Workforce: The Role of Community Colleges**. Accessed 11 April 2012. Available at: http://pathwayspa.org/CC_Final_060910.pdf

- Petry, Debra Kay.(2006). **The Transformation of Five Florida Community Colleges: Converting To Baccalaureate Degree-Producing Programs.** A Dissertation of Doctor of Education : The University of West Florida.
- Phinney, L., Schoen, M. K., & Hause, E. (2002). Community College Engagement in Community Programs and Services. **AACC Research Brief**. No. AACC-RB-0209. Washington, DC: American Association of Community Colleges. Retrieved November 17, 2011, from http://www.aacc.nche.edu/
- Rephann, Terance J.(2008, November). **Community Colleges and Local Economic Development: A Quasi Experimental Control Group Analysis.** Allegany College of Maryland. Paper Provided by Center for Economic and Policy Studies. Working Papers with number 2008-02. 1-34.
- Robin L. Asbury.(2001). **Pitfalls, Promises, and Potential: West Virginia Community Colleges, Economic Development, And Senate Bill 547**. Doctoral Dissertation. West Virginia University, Morgantown.
- Stephen J. Handel.(July 2011). **Improving Student Transfer from Community Colleges to Four-Year Institutions: The Perspective of Leaders from Baccalaureate-Granting Institutions**. The College Board's National Office of Community College Initiatives. www.collegeboard.org
- U.S.-Arab Tradeline Magazine.(2010). **American Community College Model Takes Root in the MENA Region**. Vol. XVIII, No. 2. 1-28.
- Van Noy, M., Jacobs, J., Korey, S., Bailey, T., & Hughes, K. L. (2008). **Noncredit Enrollment In Workforce Education: State Policies And Community College Practices**. Washington, DC: American Association of Community Colleges and Community College Research Center.

Abstract

Key words: Community colleges, Saudi community colleges, functions, transfer to Bachelor programs, pre-university education; preparatory program; labor market needs; continuing education, strategic plan.

The aims of this study were to investigate the extent to which the first four functions of Saudi community colleges which are providing students with both higher and pre-university education; enabling students to transfer to Bachelor programs after completing the preparatory program; preparing students for jobs and meeting the requirements of labor market; and Providing continuing education, are achieved, another goal is to identify the potential ways which can achieve the first four functions of community colleges and finally to propose a strategic plan to develop the local community colleges.

To achieve the goals of the study, two methods of the descriptive approach were used; documentary and survey. A cluster sampling; three community colleges located in main areas (Riyadh – Jeddah –Dammar) were selected. Respondents were faculty members and students in the three colleges. In addition, members of the Chamber of Commerce and Industry in the areas of the colleges as representatives of the private sector, as well as members of Saudi Association of Community Colleges, deans and vice deans of Saudi community colleges as experts. The total number of respondents was (833) individuals.

Three questionnaires were designed; one oriented to the students, the other to the members of private sector, and the third to the faculty members and experts of community colleges.

Findings of the study showed that the first four functions of Saudi community colleges are not completely achieved in the sample colleges. In regard to respondents' views towards the degree of contribution of statements of each section in achieving the four function, findings shows that agreement of the statements mentioned in the questionnaires were high. It was (3.87) in providing students with both higher and pre-university education, (3.93) in enabling students to transfer to Bachelor programs after completing the preparatory program. The third section; preparing students for jobs and meeting the requirements of labor market was (3.93) and (3.74) in providing continuing education.

A strategic plan was proposed by the researcher. The study was concluded with some recommendations, key one was to activate the proposed strategic plan that built on the views of stakeholders and the best practices of American community colleges.